

فوق الشبهات

لقد وقع الاعتداء على أبرياء فوق الشبهات، فمن الاعتداء الجسدي بالضرب والحجز، إلى الاعتداء المعنوي بالمتول أمام المحققين بتهم مزورة، اعتداءات سافرة على أناس يتحدون العالم ببراءة ضميرهم ونقاوة أفكارهم. فالضمير القذر يستطيع توجيه الاتهام في كل صوب، خاصة إذا كان في موضع القوة والحكم، ويتجاوز كل القوانين والنصوص. فالبراءة التي يمنحها هذا الضمير لن تزيد براءتهم، ولا الإدانة ستجعل منهم مجرمين، فهم ضحايا إجرام منظم.

وأغرب ما طالعتنا به الصحف اليوم هو التوافق "الرائع" بين الرؤساء الثلاثة بعد أن اكتنزوا بما لّد وطاب، وكأن المشكلة هي بينهم، وقد اتفقوا على إخراج لها يضمن مصالحهم. إن المشكلة ليست بين حكام هم في الصف الواحد، يتناقضون عند اختلاف مصالحهم، ويتفقون بعد إجراء التسويات فيما بينهم.

لقد سرقوا أموال الناس بغطاء وبدون غطاء، ووضعوا يدهم على حقوقهم المادية باسم القانون ولكن خلافاً للقانون، وقمعوا حقوق الدستورية باسم الدستور ولكن خلافاً للدستور، يحاكمون المواطنين بجرائم يرتكبونها بأنفسهم، ويتهمونهم بإيقاع الشدة وهم من يفعلون، ويستفزونهم ثم ينتقمون.

إن المشكلة هي مشكلة شعب برمته مع حكم برمته، بعد أن تجاوز هذا الحكم عقداً من الزمن في السطو على جميع أنواع حقوق هذا الشعب المعنوية والمادية. وإن جرائم الحكم اليوم زادت كماً، ولكنها لم تختلف نوعاً عن سابقتها، لأنها دوماً تسلب حقوقاً وتصلب أصحابها.

وانطلاقاً من هذا الواقع، نخشى على مدعي الحكمة في المواقف، من تجاوزها إلى الجبن ثم الرضوح أو الهروب، فالحكمة هي في قول الحقيقة وقولها في أنيتها، هي المواجهة في موقع المواجهة، ولا تقوم حكمة دون شجاعة توجه القول واللوم لمن يجب التوجه إليه، فتنهي المعتدي ولا تلوم المعتدى عليه، ولا تصمت دهرأ ثم تنطق كفراً، ولا تعتذر ولا تبرر. فلا ينصح أحد مضطهداً ويطلب منه الانصياع، ولينصح الحاكم إذا شاء، كي يرتدع عن غيّه وظلمه، ويطلب منه أن يغسل ضميره القذر قبل أن يدعي أنه في مقام لا يمكن التناول عليه، لأن الشعب لا يتناول ولا يختلق شيئاً، إنما يصف ما يرى، ويردد ما يسمع، فالوسخ منظر يؤدي نظره، والكذب يؤدي سمعه، وهو لا ينسحق أمام المعتدين على حقوقه، إنما يصبر ولكن صبره ينفذ، فيكفر ويصنع عدالته بيده في الشوارع والساحات عندما تأتي الساعة؛ هذا ما يقوله التاريخ، والغريب أن يتولى المسؤولية من يجهل التاريخ...

إن مسرحية التوقيفات والمحاكمات لا تحل مشكلة بل تعقد المشكلة، ولن تثبتنا عما نفعله لأنه من حقتنا، والقضية قضيتنا، والحل معنا وليس مع سوانا، فافعلوا ما شئتم، ولا بد أن نلتقي، وحينها سنحاكم على جرائم مرتكبة، وليس على جرائم مختلفة